

عند مالك الأبدان بيد وجوز عند الشافعي ما لم يفتقر قاسم المجلس **فصل**
أخذ النول والشعير الأخضر باليابس إلى الصنف **الجواب** لا يجوز ذلك بل
يأخذ بدرام فإذا أحل الأجل وقع عوضا عن الدرهم عمدة لم يجوز عند مالك
ولجوز عند الشافعي **فصل** في بيع النول المنلوق باليابس **الجواب** لا يجوز
بيع المنلوق باليابس على الصحيح **فصل** في اشتري شيئا من
بعض العرب إذا قالوا بعضهم بعضا بآذن السلطان **الجواب** لا يجوز شرعا
وعاشري شيئا وعرف مالكه وجب عليه رذة إليه فإن تلف عنده
لزمه قيمته وإن لم يغل صا حية تصدق به عنه **فصل** لا يجوز بيع الحلبي
والذهب بحسيه إلا أن يوثق ويجوز عند الشافعي أن يبيعه بغير
كالنوب ونحوها ثم يشتري ذلك الغرض بالدرهم فتكون خيلة **فصل**
لا يجوز بيع الشعير الأخضر باليابس ولا النول الأخضر باليابس حالاً
ولا مؤجلاً إذا لم تعلم الماتلة فيه وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع الرطب بالتمر فقال ينقص الرطب إذا جف قالوا نعم قال فلا إذا
نخلة فلا تبخون به إذا عجل فيه الحاله **فصل** في بيع الولد باليا بيه
الجواب لا يجوز إلا بإذنه **فصل** في الشرف **الجواب** إذا أتى الرجل
بدرام نقره إلى لصير في نصارفة بذهب لم يجز القرض إلا بان يغطي
النفقة ويأخذ الذهب فإذا انقضت الدرهم بغيره يوزن على غيره هذا لا يجوز
إن يذكر الذهب ولا يقبضه وهذه خيلة فاسدة والله أعلم **فصل** بمن

تأنيدي

باع يسلعه من الجاهل قد يجوز له أن يشتريه ما لم يشتريه بأقل من ثمنه **فصل**
الجواب هذان كبرائوب الزيادة لا يجوز شي من هذه الخيل والرياس الكبار العتية
فصل الربا حرام بمحض كتاب المرام فإذا أتت الأجل وعنده مال من سواها **فصل**
وجب عليه رذة إليه فإن الزيادة أخذها منه ظلم وإن لم يعرف صاحبها فله حصة
أن عرف صاحب رذة إليه وإن لم يعرف صاحبه تصدق به عنه وإما الخيل والرياس
صارت تركه **فصل** ورد في الحديث النبي من بيع الخيل الجيران وذلك في المجلس الواحد
للزانية وهي بيع المعلوم بالجهل من جهل من وجبت في السؤال لا يبيع حينئذ
بخي والمذبح لا يسمى مائة فإن كان مائة فبيع الميتة حرام **فصل**
إذا كان له ثمن رجل فمضون ويزن ما إلى الجاهل لا يخل الأجل فاعطاه صاحب
الذي يسلعه بالزبيد إلى الجاهل حرام اشتراها بغير ثمن فأخذها في زبيد
الأول وثمن للذين الثاني فهذا مما اختلفت العلماء فيه فذهب مالك
لأنه لا يجوز فأنها خيلة الجاهل لأنه كانه فتح العيون بالزبيد إلى الجاهل ومذهب
الشافعي لا يجوز ذلك ويرى أنها عقدان كل واحد مستقل بذاته **فصل**
الدرهم الحرام الذي تذهب به فيعلم ظاهرها حرام اتفاقاً وهذا هو العشر
وقوله أنه ذواتها كذب وإنما شرعيتها بظاهر حسن **فصل** إذا أسلف
الرجل الرجل درهم مرة لا يأخذ فيها فضة سوا الأعلى مذهب أبي حنيفة
فصل إذا اشتري الرجل شيئا من الفس فصاحبه الحق به يرجع العرما
وإن وقف به المشتري لبيع كجاء للبايع أن يشتريه بما يفتقن عليه